مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثالث – العدد الثاني
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.3 , No.2)
April 2020

دور تقنية المعلومات في تحسين جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ومساهمته في تعزيز التنمية الاقتصادية
"دراسة ميدانية على صندوق الضمان الاجتماعي الليبي"

أ. منصور محمد العشيبي / جامعة بنغازي / كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور استخدام تقنية المعلومات في تحسين جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ومساهمته في تعزيز التنمية الاقتصادية وذلك بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا، حيث تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتمثّل مجتمع الدراسة في أعضاء مجلس الإدارة ومدراء الفروع ورؤساء أقسام المحاسبة والمراجعة الداخلية، بالإضافة إلى المحاسبين والمراجعين الداخليين بالإدارة العامة وفروع هذه المؤسسة، بينما اقتصرت عينة الدراسة على العاملين من الفئات المذكورة سلفاً بمدينة بنغازي، وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (85) استمارة استرجع منها (70) استمارة جميعها صالحة للتحليل. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي يسهم في تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي من خلال المساهمة في إكساب هذه المخرجات للخصائص النوعية للمعلومات والمتمثلة في: الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، كما توصلت أيضاً إلى أن استخدام تقنية المعلومات يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الإدارة في ترشيد القرارات المختلفة خاصةً الاستثمارية منها، وأوصت الدراسة بضرورة مواكبة التطورات التقنية المتسارعة وخاصة المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية، وذلك لما لها من دور هام في توفير معلومات ذات جودة عالية تمكّن المؤسسة من تطوير أدائها وزيادة كفاءته.

الكلمات المفتاحية: *تقنية المعلومات، جودة المعلومات، التنمية الاقتصادية.*

Abstract

This study aims to identify the role of the use of information technology in improving the quality of the accounting information system output and its contribution to the promotion of economic development in the Foundation of the Social Security Fund in Libya, where the questionnaire was used as a tool for data collection, and represents the study community in the Board of Directors, branch managers and heads of Accounting and internal auditing departments, in addition to the accountants and internal auditors in the public administration and branches of this institution, while the sample of the study was limited to workers from the above categories in Benghazi, the number of forms distributed (85) retrieved them (70), all of which form a valid analysis. The study found that the use of information technology in the Foundation of Social Security Fund contributes to improve the quality of the outputs of the accounting system by contributing to the acquisition of these outputs for the qualitative characteristics of information, namely: relevance, reliability, understandability, comparability, and also found that the use of information technology
contributes In promoting economic development.

Keywords: Information Technology, Information Quality, Economic Development.

1- مقدمة :

أصبح استخدام الأدوات الحديثة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات السمة الواضحة والرئيسية للعصر الحالي، حيث باتت معظم المؤسسات على اختلاف النشاط الذي تنتمي إليه تعتمد في قيامها بأعمالها على أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات، وبالأخص الاقتصادية منها والتي تُعد أكثرها تأثراً بهذه التطورات التقنية، فقد سعت هذه المؤسسات من خلال تبنيها لهذه الأنظمة الحديثة إلى الاستفادة من ما توفره من سرعة فائقة ودقة عالية في معالجة الكم الهائل من البيانات وحفظها، بالإضافة إلى تيسير تبادلها داخل وخارج المؤسسة. والمحاسبة باعتبارها نظاماً للمعلومات تأثرت كذلك بهذه التطورات التقنية المتلاحقة، حيث يعتبر نظام المعلومات المحاسبي النظام الرئيسي للمعلومات في أي مؤسسة اقتصادية يعتمد متخذو القرار على مخرجاته من المعلومات في عملية اتخاذ القرار وترشيده، وبالتالي فإن هذه المخرجات في حال اتسامها بالجودة المنشودة من شأنها جعل القرار المتخذ أكثر دقة وعقلانية، بحيث يتيح للمؤسسة إمكانية استخدام مواردها بشكل كفؤ وفعال، مما ينعكس إيجاباً على قدرتها على البقاء والنمو والمنافسة من جانب، وكذلك تطوير وتنمية الاقتصاد الذي تعمل خلاله بشكل عام.

وجاءت هذه الدراسة من ضمن الجهود المبذولة لتسليط الضوء حول دور التقنيات الحديثة في تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي ومساهمته في تعزيز التنمية الاقتصادية وذلك بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا، حيث تم اختيار هذه المؤسسة باعتبارها تلعب دوراً هاماً في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتنميته، ويظهر هذا الدور بوضوح عبر ما تقوم به من استثمارات كثيرة وهامة من شأنها تعزيز بيئة الأعمال المحلية.

2- مشكلة الدراسة :

تعاني المؤسسات الاقتصادية في ليبيا من ضعف شديد في نظم المعلومات المحاسبية المطبقة بها حيث يظهر ذلك جلياً من تدني نوعية وكمية المعلومات المنبثقة عن تلك النظم، الأمر الذي يؤدي إلى اضعاف دورها المحوري في دعم وانجاح عملية اتخاذ القرار (بن غربية والنخاط، 2017)، ومع توجّه المؤسسات الاقتصادية نحو تبني التقنيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات المرتبطة بالعمل المحاسبي ركّز العديد من البحّاث جهودهم واهتمامهم نحو دراسة المزايا والفوائد المتأتية من تبني مثل هذه التقنيات للمؤسسات وللاقتصاد ككل، فقد أوضحت احدى الدراسة أن استخدام تقنية المعلومات ساهم في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية (البرعصي والجازوي، 2018)، كما أشارت أخرى إلى تمتع نظم المعلومات المحاسبية المطبقة بهذه المصارف بالكفاءة والفاعلية في ظل الاعتماد على التقنيات الحديثة في مجال المعلومات (يوسف، 2018)، وتأتي هذه الدراسة امتداداً لتلك الجهود حيث تسعى إلى توضيح الدور الذي يمكن أن يلعبه استخدام تقنية المعلومات في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في عملية اتخاذ القرار وترشيده، وذلك في مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا، باعتبار أن العمل على تحسين مستوى جودة المعلومة المحاسبية سينعكس إيجاباً على قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة والتي تمكنها من استغلال مواردها بكفاءة وتتيح أمامها فرص النمو والمنافسة، كذلك مساعدتها على الاضطلاع بدورها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلد، وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤلين التاليين:

س ما دور استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي؟

س ما مدى مساهمة استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في تعزيز التنمية الاقتصادية؟

3– هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح دور استخدام تقنية المعلومات في تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا، بالإضافة إلى تبيان مدى مساهمة هذا الدور في تعزيز التنمية الاقتصادية.

4– منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم اتباع المنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة، حيث ستعتمد في الجانب النظري على جمع وتحليل المعلومات من خلال الكتب والمقالات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، أما فيما يتعلق بالجانب العملي فسيتم استخدام الأسلوب التحليلي وذلك عبر جمع البيانات من خلال تصميم وتوزيع استمارة استبيان على عينة الدراسة وتحليلها بواسطة الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة.

5– فرضيات الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تمت صياغة الفرضيات بالشكل التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: "يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي". وتنقسم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية الملائمة.
- يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية الموثوقية.
- يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية القابلية للفهم.
- يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية القابلية للمقارنة.

الفرضية الرئيسية الثانية: "يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في تعزيز التنمية الاقتصادية".

6- أهمية الدراسة:

في اطار سعي المؤسسات الاقتصادية نحو تبني كل ما هو حديث في مجال تقنية المعلومات والاتصالات بهدف تطوير أدائها وتحسينه ومن ثم المحافظة على بقائها ونموها، وتأثير ذلك على كفاءة أنظمة معلوماتها ومخرجاتها خاصةً المحاسبية منها، نظراً لاعتبارها مورداً أساسياً يُعتمد عليه في القيام بأنشطة التقييم والرقابة واتخاذ القرارات، تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة توضيح دور استخدام تقنية المعلومات في تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي وانعكاسه على تدعيم التنمية الاقتصادية، حيث يتوقع لنتائج هذه الدراسة أن تُسهم في لفت نظر الإدارة بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي بالإضافة إلى إدارات المؤسسات الاقتصادية المختلفة نحو أهمية الاستثمار في مثل هذه التقنيات والجدوى من الاعتماد عليها وما يترتب عن ذلك من تطوير للبنية التحتية للبلد وتوفير الكوادر المؤهلة بما يؤدي معه إلى تهيئة المناخ الاستثماري وتحقيق التنمية الاقتصادية.

7- محددات الدراسة:

- تقتصر عينة الدراسة على الإدارة العامة لمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي وفروعها العاملة في نطاق مدينة بنغازي والبالغ عددها فرعان، حيث لم يتمكن الباحث من الحصول على إحصائية دقيقة لمجتمع الدراسة، عليه تم الاقتصار على هذه العينة باعتبار تواجدها في ثاني أكبر مدينة في ليبيا من حيث السكان، بالإضافة إلى تواجد الإدارة العامة للمؤسسة بها، علاوةً على أنه من غير المتوقع وجود اختلافات كبيرة في ظروف العمل التقنية والتنظيمية والقانونية المطبقة في فروع المؤسسة المنتشرة في مختلف مدن البلاد.
- تغطي الدراسة الفترة الممتدة من شهر (8) إلى شهر 10 /2019م.

8- الدراسات السابقة:

نال موضوع تبني المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها للتقنيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات اهتمام العديد من البحّاث في الآونة الأخيرة، خاصةً التقنيات المستخدمة في تحسين نظم المعلومات المحاسبية ومخرجاتها، فعلى الصعيد الخارجي توصلت دراسة (خالد، 2004) إلى أن نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية تتمتع بالفاعلية في ظل الاعتماد على تقنية المعلومات وذلك عبر اتسامها بسهولة الاستخدام وسرعة ودقة ادخال ومعالجة البيانات والمرونة في ادخال التعديلات عليها بحسب الحاجة لذلك، كذلك تعد ذات كفاءة من خلال مساهمتها في تحسين الإنتاجية الإدارية والتنظيمية، في حين توصلت دراستي (نوح، 2014 ؛ التتر، 2015) واللتان اجريتا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وشركات التأمين التعاوني في فلسطين على التوالي، إلى أن استخدام تقنية المعلومات مكَّن من تعزيز أداء نظم المعلومات المحاسبية المطبقة لديها، وذلك من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية واكسابها الخصائص النوعية الهامة وتخفيض تكاليف الحصول عليها، بينما اتفقت دراستي (النعامي وسمور، 2013 ؛ الجبوري، 2014) على وجود دور إيجابي لاستخدام تقنية المعلومات في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في كل من الجامعات الفلسطينية والمؤسسات الاقتصادية العراقية على التوالي، حيث يتضح هذا الدور بوضوح عبر تسهيل مهام الأجهزة الرقابية المختلفة وتدعيم قدرتها على اكتشاف المشكلات المالية وتصحيح مساراتها بعد الكشف عن أسبابها، كذلك توصلت عدة دراسات إلى وجود دور إيجابي

لاستخدام تقنية المعلومات في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد اشارت دراسة (عبدالله، 2009) والتي أجريت على المؤسسات الاقتصادية السودانية إلى وجود دور إيجابي لاستخدام تقنية المعلومات في تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال مساهمته في زيادة الدخل المحلي للبلد وتحسين جودة الخدمات المقدمة، كما اتفقت دارسة (عاصم وابراهيم، 2013) والتي أجريت على كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة مع دراسة (الكواز والطحان، 2018) والتي أجريت على عدة مؤسسات اقتصادية لبعض الدول، على ان الاعتماد على المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية في ظل توظيف تقنية المعلومات ستمكّن متخذي القرار من ترشيد قراراتهم الاستثمارية مما ينعكس بدوره على تحقيق وتعزيز التنمية الاقتصادية.

أما على الصعيد المحلي فقد اشارت دراسة (الضلعة، 2013) إلى أن نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة بالسوق المالي الليبي تتسم بالكفاءة في ظل الاعتماد على التقنيات الحديثة في مجال المعلومات، كما أوضحت الدراسة أن أهم المعوقات التي تحد من تطبيق هذه التقنيات هو نقص الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدامها، وفي هذا السياق توصلت دراسة (البرعصي والجازوي، 2018) والتي أجريت على المصارف التجارية الليبية إلى أن استخدام التقنيات الحديثة في مجال النظم المحاسبية ساهمت في تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وتسهيل عملية اتخاذ القرارات إضافةً إلى تعظيم الأرباح وإحكام الرقابة الداخلية، وفي نفس الاتجاه أكدت دراسة (يوسف، 2018) والتي أجريت على نفس المجتمع الخاص بالدراسة السابقة أن نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة على تقنية المعلومات بهذه المصارف تتسم بالفاعلية من خلال تمتع مخرجاتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما أنها تتسم بالكفاءة عبر قدرتها على تلبية حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات، كذلك مساهمتها في تحقيق مزايا تنافسية للمصارف، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة والتحكم الإداري وتخفيض المخاطر وإدارتها.

يتبيّن من خلال العرض السابق أن هناك اتفاق فيما بين نتائج الدراسات السابقة على وجود دور إيجابي لاستخدام تقنية المعلومات في تطوير عمل نظم المعلومات المحاسبية وتحسين جودة مخرجاتها من المعلومات، في حين اتفق بعضها على أهمية هذا الدور في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات سالفة الذكر وخاصة الدراسات التي تمت في البيئة المحلية (الليبية) بأنها سلطت الضوء على أهمية الاعتماد على تقنية المعلومات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بمؤسسة هامة من مؤسسات الاقتصاد الوطني وهي مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي.

9– الاطار النظري للدراسة :

9–1 نشأة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي :

شهدت ليبيا صدور أول قانون خاص بالتأمين الاجتماعي في سنة 1957م تحت رقم (53) والذي بموجبه تم تأسيس المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي، حيث انشأت تلك المؤسسة على انقاض مؤسسات التأمينات الاجتماعية الإيطالية العاملة في ليبيا آنذاك، وقد بدء تطبيق هذا القانون تدريجياً في مدن محدودة وعلى فئات معينة، ومن ثم تواصل بعد ذلك العمل على اصدار القوانين واللوائح المتعلقة بالضمان الاجتماعي وكان أهمها قانون رقم (13) لسنة 1980م والذي اعتبر ركيزة هامة من ركائز النهضة الاجتماعية بالبلد،

فقد اتسم بالشمولية وبتحقيق مبدأ العدالة في معاملة المواطنين والمقيمين على حد السواء وهو يعد الركن الأساسي لقانون الضمان الاجتماعي المطبق حالياً (https://ssf.gov.ly/).

2-9 مفهوم تقنية المعلومات ومكوناتها:

إن مصلح (تقنية المعلومات) هو مرادف لكلمة (تكنولوجيا المعلومات) والتي هي في الأصل تعريب للكلمة الإنجليزية "Information Technology" حيث تعرّف بأنها "التكنولوجيا المتعلقة بالمعلومات والتي تساعد على تطوير أنظمة التعامل مع المعلومات ومعالجتها بمختلف أنواع العمليات كالجمع والتخزين والتصنيف والبحث والترتيب والإرسال وغيرها من العمليات التي تنفذ على المعلومات"(جمال، 2013)، كما عرّفت أيضاً من قبل (مجموعة تقنية المعلومات الأمريكية) بأنها "دراسة، تصميم، تطوير، تفعيل، دعم أو تسيير أنظمة المعلومات التي تعتمد على الحواسيب، بشكل خاص تطبيقات وعتاد الحاسوب"، (https://ar.wikipedia.org/). وتتكون تقنية المعلومات من عدة مكونات مترابطة تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة ومتكاملة في سبيل الوصول إلى الأهداف المرجوة من وراء استخدامها، وهذه المكونات هي:

- **الأجهزة والمعدات :**

وتشمل جميع الأدوات والأجهزة المستخدمة في ادخال ومعالجة البيانات وتخزينها وإعادة عرضها بصورة معلومات مفيدة، وأهم هذه الأجهزة وأكثرها استخداماً جهاز "الحاسوب" والذي يعرف بأنه " آلة أو مجموعة آلات الكترونية لها القابلية على التفاعل مع البيانات من حيث تلقيها و خزنها ومعالجتها و اظهار نتائجها وذلك من خلال مجموعة من المكونات المادية "Hardware" والبرمجيات "Software" (السقا، 2011 : 200)، ومكونات الحاسوب المادية تنقسم إلى العناصر التالية:

- وحدات ادخال وظيفتها تتمحور حول استقبال البيانات وادخالها إلى الحاسوب ومن أمثلتها: لوحة المفاتيح، الفأرة، أجهزة الادخال الصوتية وغيرها(غنيم، 2004).
- وحدة المعالجة المركزية والتي تعتبر الوحدة المسؤولة عن معالجة كافة البيانات الواردة للحاسوب فهي بمثابة الجهاز العصبي للحاسوب وتتكون من: وحدة التحكم ودورها التحكم في جميع مكونات الحاسوب، ووحدة الحساب والمنطق ووظيفتها القيام بجميع العمليات الحسابية والمنطقية، وأخيراً الذاكرة الرئيسية ومهمتها القيام بتخزين البيانات والبرامج بشكل مؤقت أثناء أداء المهام (نوي، 2011).
- وحدات اخراج تقوم باستقبال نتائج العمليات التي تتم بوحدة المعالجة المركزية وتجهيزها وعرضها لمستخدم الحاسوب ومن أمثلتها: شاشات العرض، أجهزة الطباعة وغيرها (نوي، 2011).

بينما تعرّف البرمجيات بأنها "اصطلاح يطلق على جميع البرامج اللازمة لتشغيل الحاسوب وتنظيم عمل وحداته وكذلك تنسيق العلاقة بين هذه الوحدات" وتنقسم إلى: برمجيات النظم وهي برمجيات ضرورية لتشغيل الحاسوب وتوجيه عمل مكوناته والعمليات

التي ينفذها (قاعود، 2007 : 40)، والبرمجيات التطبيقية التي تستخدم في تشغيل تطبيقات محددة على الحاسوب وترتبط بمجال معين مثل: برامج محاسبة الرواتب، وبرامج معالجة النصوص والرسوم البيانية وغيرها (نوي، 2011).

- **الموارد البشرية:** ويقصد بها العنصر البشري المتحكم بجميع مكونات تقنية المعلومات والمسؤول عن تطبيقها والاستفادة منها، وهذا ما يستدعي ضرورة العمل على إعداد وتأهيل الكوادر البشرية وتدريبيها وتنمية قدراتها ومهاراتها (الحناوي، 2011).
- **الاجراءات:** وهي عبارة عن جملة من الارشادات والتعليمات التي تهدف إلى توضيح كيفية تحقيق الموائمة والتكامل بين كلاٍ من الأجهزة والبرمجيات والبيانات (باسي، 2013).
- **شبكة الاتصال:** يقصد بها الوسيط المستخدم في ارسال البيانات والمعلومات من المرسل إلى المستقبل، ومن أمثلتها: خطوط الهاتف والأسلاك والألياف البصرية والأقمار الاصطناعية وشبكات الانترنت (جبوري، 2009).
- **قاعدة البيانات:** وهي تمثل "مجموعة من الملفات المرتبطة مع بعضها البعض بصورة منطقية ومخزونة بطريقة منظمة تسهل وصول البرامج التطبيقية إليها بهدف معالجة البيانات"(السقا، 2011 : 202).

9–3 فوائد استخدام تقنية المعلومات :

تستمد تقنية المعلومات أهميتها من التطورات الكبيرة التي أحدثتها في شتى مناحي الحياة، حيث باتت ضرورة من ضرورات العصر الحالي يجب على دول العالم ومؤسساته مواكبة كل جديد مرتبط بها، وذلك في اطار سعيها الدؤوب نحو الازدهار والتقدم، والمؤسسات الاقتصادية بدورها كان لها حظ وافر في الاستفادة من ما تقدمه هذه التقنيات الحديثة من امكانات هائلة يذكر منها (قاعود، 2007):

- تمكّن المؤسسة من أداء أنشطتها بمستوى عالي من الفاعلية، مع تحقيق وفر في تكاليف العمليات التجارية.
- تحقق تقنية المعلومات قدر كبير من السرعة والدقة والموثوقية في ادخال ومعالجة وتخزين المعلومات ونشرها.
- تقليص قيود الوقت والمكان في عالم الاعمال حيث توفر تقنية المعلومات امكانية القيام بأنشطة البيع والشراء وعقد الصفقات في أي وقت وبأي مكان (فردي، 2015).

9–4 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

يشهد العصر الحالي تنامي مستمر لأهمية المعلومات وقيمتها فقد بات يعرف اليوم بعصر المعلومات وذلك انسجاماً مع ما يشهده العالم من ثورة معلوماتية اجتاحت معظم دوله، ويمكن تعريف المعلومات بأنها "البيانات التي تمت معالجتها لتصبح بشكل أكثر نفعاً للمستقبل والتي لها قيمة في الاستخدام الحالي أو في اتخاذ قرارات مستقبلية" (الحفناوي، 2000 : 15).

وفي ظل ظروف المنافسة الشديدة التي تتسم بها بيئة الأعمال الحالية وما رافقها من تغيرات سريعة في الأهداف والوسائل المستخدمة من قبل المؤسسات الاقتصادية، أصبح من الضروري على هذه الأخيرة تأمين حصولها على كفايتها من المعلومات المحاسبية الملائمة

بهدف مساعدتها على أداء مهامها المختلفة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات، فقد أضحت المعلومات المحاسبية تشكل مورداً اقتصادياً هاماً تتجسد قيمتها بحسب مستوى الجودة التي تتمتع به، وتتوقف درجة جودة المعلومة على مدى اتسامها بالخصائص النوعية (الأساسية والثانوية) للمعلومات المحاسبية والتي تجعلها مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات. وقد بيَّن مجلس معايير المحاسبة المالية من خلال بيان رقم (2) تحت عنوان "معايير جودة المعلومات المحاسبية" مجموعة من الخصائص النوعية والتي تعتبر أساساً لتحديد المعلومات الأكثر فائدة في مجال اتخاذ القرارات (هوام ولعشوري، 2012)، والخصائص الأساسية للمعلومات وفقاً لهذا البيان هي الملاءمة والموثوقية، في حين أضيف إليها أيضاً خاصيتين أساسيتين هما (القابلية للفهم والقابلية للمقارنة) وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (الجعارات، 2012)، وفيما يلي عرض مختصر لهذه الخصائص :

- **الملائمة**: أن تكون المعلومات مرتبطة ارتباط منطقي بالغرض الذي أعدت من أجله، بحيث تأثر في سلوك المستخدم.
  وتتكون هذه الخاصية من عناصر فرعية وهي (الرملي، 2011):

- الوقتية: بمعنى تقديم المعلومات للمستخدم في حين الحاجة إليها مع المحافظة على درجة دقة معقولة، فكلما زاد التأخير في وصول المعلومة قلّل ذلك من امكانية تأثيرها على سلوك متخذ القرار.
- القيمة التنبؤية: ويقصد بهذه الخاصية أن تكون للمعلومة قيمة في التنبؤ بنتائج الأحداث المالية المختلفة، ويمكن الاعتماد عليها لتعزيز التوقعات الحالية.
- التغذية العكسية: بمعنى أن تكون للمعلومة قيمة في مجال الرقابة والتقييم وتصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية.
- **الموثوقية**: ويقصد بالموثوقية إمكانية الاعتماد على المعلومة والثقة بها، وحتى تتحقق هذه الخاصية بالمعلومة يجب توافر الخصائص الفرعية التالية بها (القشي، 2003):
- صدق التمثيل: أي أن تمثّل المعلومة بصدق الأحداث المالية المراد التقرير عنها بمعنى تمثيل الجوهر وليس الشكل.
- إمكانية التثبت من المعلومة: أي يمكن التحقق من صدقها، وذلك من خلال توافر امكانية فحصها ومراجعتها بسهولة وفقاً لقواعد مقبولة ومتعارف عليها.
- حيادية المعلومة (الموضوعية): بمعنى عدم إعداد وتقديم المعلومة بشكل متحيز يؤدي إلى تغليب مصلحة مستخدم معين على حساب آخر.
- **القابلية للفهم**: ويقصد بها عرض المعلومات بطريقة واضحة وباستخدام الوسائل التوضيحية كالجداول الاحصائية والرسوم البيانية والابتعاد عن استخدام المصطلحات الفنية حتى تكون سهلة الاستيعاب والفهم لجميع المستخدمين، مع مراعاة الاختصار أثناء تقديمها أي اقتصار المعلومة المقدمة على ما هو مطلوب فقط (مبارك وفرج، 1996).
- **القابلية للمقارنة**: ويقصد بها إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية في اجراء المقارنات بين نتائج المؤسسة المالية لسنوات مختلفة كذلك المقارنة مع نتائج المؤسسات الأخرى المماثلة، وهذا ما يستوجب الاستمرار بقدر الامكان في اتباع نفس الطرق

والأساليب المحاسبية على الأحداث المالية المتشابهة من فترة لأخرى، فضلاً عن توضيح أثر الاختلافات التي قد تحدث بسبب التغير في الأساليب المحاسبية المستخدمة (الرملي، 2011).

9-5 دور تقنية المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية:

أدت التطورات الهائلة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات إلى توجه كافة العلوم نحو مسايرة ركب هذه التطورات، وعلم المحاسبة باعتباره من أهم العلوم الانسانية كان رائداً في مواكبة مثل هذه التطورات وخاصةً فيما يتعلق بنظم المعلومات المحاسبية، حيث قلما نجد نظام محاسبي يدوي بشكل تام لا يعتمد على التقنيات الحديثة في أي جزء من أجزائه (القشي والعبادي، 2009)، فقد ساهم استخدام هذه التقنيات في مساعدة النظام المحاسبي على اكساب مخرجاته من المعلومات عدة خصائص نوعية كالملائمة والموثوقية، وذلك من خلال اتاحة إمكانية التعامل مع حجم كبير من البيانات ومعالجتها بطريقة سلسة وفي وقت قصير وبأعلى مستوى من الدقة (السقا، 2011)، فضلاً عن توفير معلومات لها قدرة عالية في مجالي التنبؤ والتغذية العكسية، ويبرز هذا من خلال تخفيض درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات حيث تمكّن متخذ القرار من القيام بحساب احتمال وقوع الأحداث أو البدائل المختلفة بشكل علمي ووفقاً لاعتبارات التكلفة والمنفعة (القيمة التنبؤية) يصعب أداؤها بشكل يدوي، بالإضافة إلى جعل المعلومات مناسبة لأغراض التقييم والرقابة عبر استخدامها في تقييم نتائج القرارات التي بُنيت عليها وتأكيد جدوى التوقعات السابقة (التغذية العكسية)، أما فيما يتعلق بخاصية الموثوقية فان استخدام التقنيات الحديثة اسهمت في جعل المعلومة أكثر حيادية نظراً لتمتعها بقدر كبير من الشمول والاكتمال وتقديمها إلى كافة المستخدمين بنفس الشكل والمحتوى (زويلف، 2007).

ويؤدي استخدام تقنية المعلومات في عمل نظم المعلومات المحاسبية إلى تحقيق المزايا التالية (الرملي، 2011):

- السرعة والدقة في اجراء العميات الحسابية والمحاسبية ما ينجم عن ذلك توفير في الوقت والجهد المبذول بالإضافة إلى تقليل الأخطاء وتخفيض التكاليف.
- زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي بحيث يمكن الاعتماد عليها في ترشيد القرارات.
- تحسين كفاءة نظم الرقابة من خلال سرعة توفير المعلومات المناسبة في مجال التغذية العكسية.

9-6 مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها:

يقصد بكلمة التنمية في اللغة بالنماء أو الكثرة أي الزيادة المتراكمة فيقال نما المال أي زاد وكثر، أما من الناحية الاصطلاحية فتعني التحسين أو الزيادة التي تحدث على الصعيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وغيرها (أبو وطفة، 2014) ، ويبرز مصطلح التنمية الاقتصادية عند النظر إلى مفهوم التنمية من منظور اقتصادي ففي السابق عرفت بأنها النمو الاقتصادي المتمثّل في زيادة الدخل القومي للبلد وتنامي رأس المال، غير أن هذا المفهوم لاقى انتقادات عدة نظراً لكونه لا يعبر عن حقيقة التقدم الاقتصادي بشكل دقيق، لذلك رأى الاقتصاديون ضرورة التفرقة بين مفهومي النمو والتنمية (عليمات، 2015)، فالنمو الاقتصادي هو "مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانيه"(الشيمي، 2016)، بينما يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى "العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البيان

الاقتصادي"(حكيمة، 2009 : 45)، ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن مفهوم التنمية أكثر عمقاً وشمولاً من مفهوم النمو حيث يشير إلى أنها عملية نمو مستمرة تصاحبها تغيرات أساسية في كافة القطاعات الهيكلية للمجتمع.

هذا وتعد التنمية الاقتصادية أداة هامة وفعالة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول وتقليص الهوة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، ويتأتى ذلك بانتهاج خطة تنموية شاملة تعد وفق استراتيجية واضحة ومحددة ومتماشية مع قدرات وموارد الدول الانتاجية، يتم التركيز من خلالها على الكيفية التي يحدث بها النمو بالدخل القومي وطريقة توزيعه على أفراد المجتمع بشكل عادل (عليمات، 2015).

أما بخصوص أهداف التنمية الاقتصادية فيمكن إجمال الأهداف الرئيسية التي تسعى معظم الدول إلى الوصول إليها من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في النقاط التالية (حمد، 2015):

- زيادة الدخل القومي من خلال تحقيق الوفرة في انتاج السلع والخدمات باستخدام موارد المجتمع الاقتصادية لغرض الرفع من مستوى المعيشة بشكل يتماشى مع النمو السكاني.
- افشاء الشعور بالعدالة الاجتماعية في المجتمع من خلال تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروات القومية والقضاء على التفاوت بين الدخول، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في المجتمعات على الصعيد الاجتماعي والسياسي.
- تأسيس قاعدة صناعية قوية تعتمد على الوسائل التقنية الحديثة في انتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة درجة الرفاه في المجتمع.

9-7 دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية:

مما لا شك فيه أن عملية صنع القرار تعد من أهم المهام التي تقوم بها إدارة المؤسسات الاقتصادية، حيث يتوقف عليها قدرة المؤسسات على الاستمرار والنمو وانجاح لخطط التنمية الاقتصادية، فهذه العملية تعتمد في تنفيذها على ركيزة أساسية ألا وهي المعلومات بكافة أنواعها وبالأخص المحاسبية منها، عليه فإن نجاح هذه العملية يتوقف على مدى تمتع هذا العنصر (المعلومة) بخصائص الجودة اللازمة والتي من شأنها مساعدة متخذ القرار على ترشيد القرارات وجعلها أكثر فاعلية، من هنا يبرز الحافز من وراء اتجاه المؤسسات نحو استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في مجال النظم المحاسبية، حيث أنها تهدف من خلال ذلك إلى تحسين جودة مخرجات هذه النظم من المعلومات مما يفسح لها المجال لاستخدام مواردها بالشكل الأمثل والمساعدة على تعزيز التنمية الاقتصادية (رمو وسعيد، 2013).

ويمكن توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تحقيق التنمية الاقتصادية كالتالي (رمو وسعيد، 2013):

- المساعدة على المفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار المشاريع الاستثمارية الناجحة، من خلال تقديم معلومات ذات فائدة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية.
- المساعدة على توجيه الأنشطة الاستثمارية نحو المشاريع الأكثر فاعلية في تلبية حاجات المجتمع، من خلال تقديم المعلومات المناسبة لعملية المفاضلة والاختيار.

- تمكين المؤسسات الاقتصادية من النجاح والاستمرار في متابعة أداء دورها في دعم حركة الاقتصاد وانجاز خطط التنمية الاقتصادية، وذلك عبر توفير المعلومات الضرورية لترشيد القرارات المتخذة.
- تقديم المعلومات المساعدة على تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وفقاً لأبعاد متعددة أهمها البُعد المالي.

10- الجانب العملي للدراسة:

10-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثّل مجتمع الدراسة في كلٍ من أعضاء مجلس الإدارة ومدراء الفروع ورؤساء أقسام المحاسبة والمراجعة الداخلية بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى المحاسبين والمراجعين الداخليين بالإدارة العامة وفروع هذه المؤسسة، بينما ستقتصر عينة الدراسة على العاملين من الفئات المذكورة سلفاً بمدينة بنغازي.

10-2 أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تم تصميمها خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة وذلك بعد الاطلاع ومراجعة الأدب المحاسبي المرتبط بالموضوع، وتكوّن الاستبيان من ثلاث أجزاء رئيسية حيث اشتّمل الجزء الأول على معلومات عامة حول المشاركين بالدراسة، في حين تضمّن الجزء الثاني على (23) فقرة لقياس دور استخدام تقنية المعلومات في تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي، حيث ينقسم هذا الجزء إلى أربعة أقسام فرعية، وأخيراً تكوّن الجزء الثالث من (7) فقرات لقياس دور استخدام تقنية المعلومات في تعزيز التنمية الاقتصادية، هذا وقد تم عرض فقرات الاستبيان وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي.

10-3 التحليل الإحصائي للبيانات

10-3-1 ثبات وصدق أداة الدراسة:

لتحديد درجة ثبات فقرات الاستبيان تم اجراء اختبار **Cronbach Alpha** حيث يوضح هذا الاختبار مدى امكانية الاعتماد على البيانات المتحصل عليها من الاستبيان، وقد بلغت قيمة معاملات الثبات لمحوري الاستبيان الرئيسيين (0.84) و(0.81) على التوالي، وهي تعد معدلات عالية قريبة من الواحد الصحيح مما يدل على قدرة الاستبيان على تحقيق الغرض منه، كما بلغت معدلات الصدق لهذين المحورين (0.92) و(0.90) على التوالي وهي كذلك تعتبر عالية مما يعني أن الاستبيان يقيس ما أعد لقياسه فعلاً.

10-3-2 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات العامة للأفراد المشاركين في الدراسة:

يتبيّن من الجدول (1) أن ما نسبته (79.8%) من المشاركين في الدراسة هم من حملة الشهادات العلمية العليا (البكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) ما يشير إلى أن أغلب المشاركين في الدراسة يتمتعون بمستوى علمي عالي يمكنهم من فهم واستيعاب فقرات الاستبانة بشكل واضح، كما يتضح كذلك أن عدد المشاركين في الدراسة المتخصصين في مجال المحاسبة بلغ (48) مشارك بنسبة (68.6%)، وهذا ما قد يجعل الإجابات المتحصل عليها أكثر ملائمة، أما فيما يتعلق بمتغير المسمى الوظيفي فيلاحظ من نفس الجدول أن جُل المشاركين هم موظفين في إدارات وأقسام المحاسبة والمراجعة الداخلية حيث بلغ عددهم (61) مشارك بواقع نسبة

(87.1%) وذلك يرجع إلى طبيعة الهياكل الإدارية في كافة المؤسسات الاقتصادية، كما تبلغ نسبة المشاركين اللذين يتمتعون بفترة خبرة لمدة (5) سنوات فأكثر (72.9%) وهذا ما يضفى على إجابات المشاركين واقعية أكبر.

جدول (1)

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات العامة للأفراد المشاركين في الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم	14	20
	بكالوريوس	50	71.4
	ماجستير	5	7.1
	دكتوراه	1	1.4
	المجموع	**70**	**%100**
التخصص الدراسي	محاسبة	48	68.6
	إدارة أعمال	13	18.6
	أخرى	9	12.8
	المجموع	**70**	**%100**
المسمى الوظيفي	عضو مجلس ادارة/ مدير فرع	5	7.1
	رئيس قسم	4	5.7
	محاسب	32	45.7
	مراجع داخلي	29	41.4
	المجموع	**70**	**%100**
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	19	27.1
	من 5 إلى اقل من 10	41	58.6
	من 10 إلى 15 سنة	3	4.3
	أكثر من 15 سنة	7	10
	المجموع	**70**	**%100**

10-3-3 الإحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مساهمة استخدام تقنية المعلومات في تحقيق خاصية الملائمة:

من خلال الاطلاع على الجدول (2) يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين بالدراسة حول فقرات هذا المحور كانت في اتجاه الموافقة حيث تراوحت بين (3.63–4.27)، فقد حازت الفقرة الرابعة على أعلى نسبة موافقة (موافق + موافق تماماً)

من قبل المشاركين حيث بلغت (88.6%) ما يدل على أن استخدام تقنية المعلومات سهّل على المستخدم إمكانية الوصول إلى المعلومة المحاسبية بشكل سريع، وتلتها في الترتيب من حيث الموافقة الفقرة الأولى ثم السادسة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهاتين الفقرتين (4.17) و(4.07) على التوالي وبنسبة موافقة بلغت (87.1%) و(78.6%) على التوالي، ما يشير إلى أن المعلومات المحاسبية المنتجة في ظل استخدام تقنية المعلومات لها دور مباشر في عملية اتخاذ القرار كما لهذه المعلومات أهمية كبيرة عند أداء الأنشطة الرقابية والتقييمية، وفي العموم بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور (3.99) وهو أكبر من المتوسط النظري للدراسة (3) ما يشير إلى أن استخدام تقنية المعلومات ساهم في اكساب مخرجات النظام المحاسبي لخاصية الملائمة.

جدول (2)

الاحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى مساهمة استخدام تقنية المعلومات في اكساب مخرجات النظام المحاسبي لخاصية الملائمة

م	العبارات	(موافق + موافق تماماً)		المتوسط	الانحراف	الأهمية
		التكرار	النسبة	الحسابي	المعياري	النسبية
	يُسهم استخدام تقنية المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال جعلها:					
1	تؤثر بشكل مباشر وواضح في عملية اتخاذ القرار.	61	87.1	4.17	0.816	2
2	تساعد على تقليل درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرار.	45	64.3	3.63	1.157	6
3	متاحة لتلبية متطلبات المستويات الادارية المختلفة من المعلومات في الوقت المناسب.	59	84.3	4	0.702	4
4	يمكن الوصول إليها من قبل المستخدم بالسهولة و السرعة المطلوبة.	62	88.6	4.27	0.658	1
5	تساعد على التنبؤ بالأحداث المالية المستقبلية المرتبطة بنشاط المؤسسة.	51	72.9	3.81	0.748	5
6	مناسبة لأغراض الرقابة والتقييم، عبر استخدامها في تقييم نتائج القرارات التي بنيت عليها	55	78.6	4.07	0.709	3
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات		3.99			
	الانحراف المعياري لجميع الفقرات		0.459			

10-3-4 الإحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مساهمة استخدام تقنية المعلومات في تحقيق خاصية الموثوقية:

يتبيّن من الجدول (3) أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين كان إيجابياً حول جميع فقرات هذا المحور، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لإجاباتهم بين (3.36–4.04)، وجاءت الفقرة الثالثة في المقدمة من حيث نسبة الموافقة (موافق + موافق تماماً) حيث بلغت (81.4%) ما يدل على أن التشغيل الالكتروني للبيانات سهّل من عملية فحص المعلومات والتأكد من سلامة ادخالها

ومعالجتها، ومن ثم جاءت الفقرة الرابعة والمتعلقة بمدى اتسام المعلومة المحاسبية بصفة الموضوعية في المرتبة الثانية بنسبة موافقة بلغت (80%) وذلك قد يكون راجع لوجود قواعد وإجراءات منطقية ومتعارف عليها تحكم طريقة فحص المعلومة ومراجعتها، كما احتلت الفقرة الثانية والمرتبطة بمدى اتصاف المعلومة المحاسبية بالحياد وعدم التحيز المرتبة الثالثة بنسبة موافقة بلغت (67.2%) ولعل ذلك راجع لكون المعلومات المحاسبية سواء الخارجية أو الداخلية منها تعرض عادةً في نماذج معتمدة تتصف بالثبات النسبي، وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور (3.76) وهو أكبر من المتوسط النظري للدراسة (3) ما يشير إلى أن استخدام تقنية المعلومات ساهم في اكساب مخرجات النظام المحاسبي لخاصية الموثوقية.

جدول (3)

الاحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى مساهمة استخدام تقنية المعلومات في اكساب مخرجات النظام المحاسبي لخاصية الموثوقية

م	العبارات	(موافق + موافق تماماً)		المتوسط	الانحراف	الأهمية
		التكرار	النسبة	الحسابي	المعياري	النسبية
	يُسهم استخدام تقنية المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال جعلها:					
1	تعبر عن الاحداث المالية بصورة صحيحة بمعنى وصف الحدث المالي كما هو عليه تماماً	52	74.3	3.77	0.871	4
2	تتصف بالحياد وعدم التحيز بمعنى انها لا تؤدي إلى تغليب مصلحة فئة على حساب اخرى	47	67.2	3.89	0.772	3
3	يمكن التحقق من صدقها بمعنى امكانية فحصها ومراجعتها بسهولة وفقا لقواعد مقبولة ومتعارف عليها	57	81.4	4.04	0.731	1
4	تتصف بالموضوعية بمعنى الوصول لنفس النتائج في حال قيام اكثر من شخص بفحصها	56	80	4	0.681	2
5	تغطي جميع جوانب الحدث الذي تصفه (الشمول و الاكتمال)	32	45.7	3.36	0.869	6
6	يمكن الاعتماد عليها والثقة بها	39	55.7	3.53	0.847	5
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات		3.76			
	الانحراف المعياري لجميع الفقرات		0.473			

10-3-5 الإحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مساهمة استخدام تقنية المعلومات في تحقيق خاصية القابلية للفهم:

من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (4) يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين بالدراسة حول فقرات هذا المحور تراوحت بين (3.6-4.11) وبدرجة موافقة (موافق + موافق تماماً) تراوحت بين (88.6% - 67.2%)، ففي المقدمة جاءت الفقرة الخامسة بأعلى نسبة موافقة والبالغة (88.6%) ما يدل على أن استخدام تقنية المعلومات ساهم في جعل المعلومة المحاسبية تعرض بشكل واضح ومتسلسل وفقاً لحاجة مستخدميها، من ثم تلتها الفقرة الرابعة بنسبة موافقة بلغت (84.3%) وبمتوسط حسابي بلغ (4.06)، ما يشير إلى أن الاعتماد على تقنية المعلومات ساهم في زيادة درجة وضوح المعلومة المحاسبية عبر توفير امكانية عرضها باستخدام الجداول الاحصائية والرسوم البيانية، وفي المجمل بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور (3.87) وهو أكبر من المتوسط النظري للدراسة (3) ما يشير إلى أن استخدام تقنية المعلومات ساهم في اكساب مخرجات النظام المحاسبي لخاصية القابلية للفهم.

جدول (4)

الاحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى مساهمة استخدام تقنية المعلومات في اكساب مخرجات النظام المحاسبي لخاصية القابلية للفهم

م	العبارات	(موافق + موافق تماماً)		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
		التكرار	النسبة			
	يُسهم استخدام تقنية المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال جعلها:					
1	تعرض وفقا للتبويب والتصنيف المحاسبي السليم	53	75.7	3.9	0.745	3
2	سهلة الاستيعاب و الفهم لجميع المستخدمين	47	67.2	3.6	0.891	6
3	تعرض بعيداً عن التكرار والازدواجية.	47	67.2	3.76	0.770	5
4	زيادة مستوى وضوحها من خلال استخدام الجداول الاحصائية والرسوم البيانية في عرضها.	59	84.3	4.06	0.700	2
5	تكون مرتبة ومتسلسلة وفق متطلبات مستخدميها.	61	88.6	4.11	0.578	1
6	تراعي الاهمية النسبية أي اختصار المعلومات اثناء تقديمها على ما هو مطلوب فقط	51	72.8	3.81	0.666	4
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات		3.87			
	الانحراف المعياري لجميع الفقرات		0.438			

6-3-10 الإحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مساهمة استخدام تقنية المعلومات في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة:

يظهر من الجدول (5) أن الفقرة الرابعة قد تحصلت على أعلى درجة موافقة (موافق + موافق تماماً) من قِبل المشاركين بالدراسة حيث بلغت (81.4%) وبمتوسط حسابي بلغ (4.06)، من ثم تلتها الفقرة الثالثة من حيث الموافقة بنسبة بلغت (80%) وبمتوسط حسابي بلغ (3.97)، ما يشير إلى أن استخدام تقنية المعلومات ساهم في توفير معلومات لها قيمة هامة في إجراء مقارنات تتسم بالدقة والموضوعية بين نتائج المؤسسة لسنوات مختلفة، وبشكل علم بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور (3.92) وهو أكبر من المتوسط النظري للدراسة (3) ما يشير إلى أن استخدام تقنية المعلومات ساهم في اكساب مخرجات النظام المحاسبي لخاصية القابلية للمقارنة.

جدول (5)

الاحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى مساهمة استخدام تقنية المعلومات في اكساب مخرجات النظام المحاسبي لخاصية القابلية للمقارنة

م	العبارات	(موافق + موافق تماماً)		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
		التكرار	النسبة			
	يُسهم استخدام تقنية المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال جعلها:					
1	يتم اعدادها وفق مبدأ الثبات، بمعنى يتم اتباع نفس الطرق والأساليب المحاسبية على الاحداث المالية المتشابهة من فترة إلى اخرى	52	74.3	3.84	0.673	4
2	يتم الافصاح عنها بأساليب محاسبية ثابتة	57	81.4	3.94	0.657	3
3	تتصف بالوضوح والاختصار بشكل يساعد على اجراء المقارنات لنتائج المؤسسة مع نتائج سنوات سابقة	56	80	3.97	0.701	2
4	يمكن الاستفادة منها في اجراء المقارنات بشكل جيد ودقيق	57	81.4	4.06	0.700	1
5	توضح اثر التغيرات التي تحدث بسبب التغير في الأساليب المحاسبية المستخدمة	49	70	3.79	0.679	5
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات		3.92			
	الانحراف المعياري لجميع الفقرات		0.413			

10-3-7 الإحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مساهمة استخدام تقنية المعلومات في تعزيز التنمية الاقتصادية :

يتضح من الجدول (6) أن الفقرة الأولى حازت على أعلى نسبة موافقة من قِبل المشاركين بالدراسة حيث بلغت (81.4%) وبمتوسط حسابي بلغ (4.14) وتلتها مباشرةً الفقرة الثالثة بنسبة موافقة وصلت إلى (85.7%) وبمتوسط حسابي بلغ (4.07)، ويدل هذا على الدور الذي يلعبه استخدام تقنية المعلومات في تحسين جودة المعلمات المحاسبية المستخدمة في ترشيد القرارات بشكل تؤمن للمؤسسة فرص البقاء والاستمرار في تقديم خدماتها (كالمعاشات التقاعدية) لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع بحيث تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد، كم نالت كلٍ من الفقرة الرابعة والخامسة على نسب موافقة بلغت (81.4%) و(77.1%) على التوالي، ما يؤكد على أهمية هذا الدور في تجويد القرارات المتخذة في مجال الاستثمار والمساعدة على تقليص عدد البدائل المتاحة أمام متخذ القرار، وفي المجمل بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور (3.86) وهو أكبر من المتوسط النظري للدراسة (3) ما يشير إلى أن استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي ساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية.

جدول (6)

الاحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول دور استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي في تعزيز التنمية الاقتصادية

م	العبارات	(موافق + موافق تماماً)		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
		التكرار	النسبة			
الاعتماد على المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية يُسهم في ترشيد القرارات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:						
1	المحافظة على بقاء ونمو المؤسسة ما ينعكس بشكل إيجابي على اقتصاد البلد وتحقيق التنمية الاقتصادية	57	81.4	4.14	0.785	1
2	المساهمة في توفير فرص عمل كثيرة وتقليل نسب البطالة	37	52.8	3.43	1.001	7
3	الاستمرار في تقديم الخدمات (المعاشات التقاعدية) لمستحقيها	60	85.7	4.07	0.786	2
4	تحسين جودة القرارات المتخذة في مجال الاستثمار	57	81.4	3.99	0.825	3
5	تقليل درجة عدم التأكد من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية	54	77.1	3.90	0.745	4
6	توفير اساس قوي لاتخاذ القرارات الاستثمارية	48	68.6	3.69	0.808	6
7	تحقيق مستوى أعلى من التكامل والترابط بين القرارات الاستثمارية المختلفة	49	70	3.79	0.815	5
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات		3.86			
	الانحراف المعياري لجميع الفقرات		0.565			

10-3-8 اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج تكون أكثر قابلية للتعميم على مجتمع الدراسة، فقد تم صياغة الفروض العدمية (H_0) بحيث تدل على أن متوسط المجتمع (μ) أقل أو يساوي المتوسط النظري للدراسة (3) وهو ما يتنافى مع فرضيات الدراسة، في حين تتماشى الفروض البديلة (H_1) مع فرضيات الدراسة حيث تدل على أن متوسط المجتمع أكبر من المتوسط النظري للدراسة وذلك عند مستوى معنوية (α =0.05).

10-3-8-1 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة تم صياغتها بالشكل التالي:

الفرضية العدمية H_0 : "لا يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي "

الفرضية البديلة H_1 : "يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي "

وقد تم تقسيم هذه الفرضية إلى أربع فرضيات فرعية، ولتحديد الاختبار المناسب لكل فرضية تم إجراء اختبار **Kolmogorov-Smirnov** بهدف توضيح طبيعة التوزيع الذي تتبع له بيانات كل فرضية فرعية، حيث تبيّن من الاختبار السابق أن بيانات الفرضيات الفرعية الأولى والثالثة والرابعة لا تتوزع طبيعياً، في حين أن بيانات الفرضية الفرعية الثانية تتبع التوزيع الطبيعي، وتم صياغة الفرضيات الفرعية الأربعة كما يلي:

– الفرضية الفرعية الأولى:

نظراً لكون بيانات هذه الفرضية لا تتوزع طبيعياً تم إجراء اختبار **Wilcoxon Signed Ranks** اللامعلمي، حيث تم صياغة الفرض العدمي والبديل لهذه الفرضية كما يلي:

الفرضية العدمية H_0 : "لا يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية الملائمة".

الفرضية البديلة H_1 : "يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية الملائمة".

– الفرضية الفرعية الثانية :

نظراً لكون بيانات هذه الفرضية تتبع التوزيع الطبيعي تم إجراء اختبار **One-Sample Test (T)** ، حيث تم صياغة الفرض العدمي والبديل للفرضية الفرعية الثانية كما يلي:

الفرضية العدمية H_0 : " لا يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية الموثوقة".

الفرضية البديلة H_1 :" يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية الموثوقية".

– الفرضية الفرعية الثالثة :

نظراً لكون بيانات هذه الفرضية لا تتوزع طبيعياً تم إجراء اختبار **Wilcoxon Signed Ranks** اللامعلمي، حيث تم صياغة الفرض العدمي والبديل لهذه الفرضية كما يلي:

الفرضية العدمية H_0 : "لا يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية القابلية للفهم".

الفرضية البديلة H_1 : " يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية القابلية للفهم".

– الفرضية الفرعية الرابعة :

نظراً لكون بيانات هذه الفرضية لا تتوزع طبيعياً تم إجراء اختبار **Wilcoxon Signed Ranks** اللامعلمي، حيث تم صياغة الفرض العدمي والبديل لهذه الفرضية كما يلي:

الفرضية العدمية H_0: "لا يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية القابلية للمقارنة".

الفرضية البديلة H_1 : " يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية القابلية للمقارنة".

من خلال الاطلاع على الجدول (7) يتبيّن أن القيمة المشاهدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى كانت (sig =0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وعليه تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية الملائمة"، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه عدة دراسات وهي (البرعصي والجازوي، 2018 ؛ التتر، 2015 ؛ الشراري وزريقات، 2008) والتي أجرين على المصارف التجارية الليبية ونظيراتها الأردنية وشركات التأمين التعاوني الفلسطينية على التوالي، حيث اتفقت هذه الدراسات على أن

استخدام تقنية المعلومات في أنظمة المعلومات المحاسبية ساهم في توفير خاصية الملائمة بمخرجات هذه النظم وذلك من حيث الوقت المناسب وقدرة التنبؤية إمكانية التحقق وتسهيل عملية اتخاذ القرارات المختلفة من خلال المساعدة على تحديد البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة.

كذلك يتضح من الجدول (7) أن القيمة المشاهدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية كانت (sig =0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α =0.05)، وعليه تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه " يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية الموثوقية"، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت له عدة دراسات (البرعصي والجازوي، 2018 ؛ التتر، 2015 ؛ الشراري وزريقات، 2008)، حيث اشارت تلك الدراسات إلى أن استخدام تقنية المعلومات في أنظمة المعلومات المحاسبية ساهم في توفير خاصية الموثوقية بمخرجات هذه النظم وذلك من حيث موضوعية وسلامة المعلومة المحاسبية وصدق ودقة تمثيلها مما يعزز الثقة بها.

كما يستنتج من الجدول (7) أن القيمة المشاهدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة كانت (sig =0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α =0.05)، وعليه تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية القابلية للفهم"، وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراستي (الرحاحلة وصيام، 2006 ؛ حلاسة، 2013) والتان أجريتا على المصارف التجارية الأردنية والشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية على التوالي، حيث اتفقت على أن نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة على تقنية المعلومات تسهم في انتاج معلومات تتسم بخاصية القابلية للفهم، وذلك عبر عملها على عرض المعلومات بتسلسل منطقي سلس وبصورة واضحة ومفهومة تؤدي إلى تمكين متخذي القرار من اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر رشداً.

وأخيراً يوضح الجدول (7) أن القيمة المشاهدة لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة كانت (sig =0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α =0.05)، وعليه تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه" يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية القابلية للمقارنة"، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت له دراستي (الرحاحلة وصيام، 2006 ؛ حلاسة، 2013) حيث أوضحتا أن نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة على تقنية المعلومات تسهم في انتاج معلومات تتسم بخاصية القابلية للمقارنة، وذلك عبر عملها على توفير معلومات تتصف بالاختصار كما أنها تعرض في نماذج تتسم بالثبات النسبي من سنة لأخرى ما يتيح القيام بعمليات المقارنة للمعلومات بطريقة جيدة ودقيقة.

الجدول (7)

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية	الاختبار	sig	النتيجة
الأولى	Wilcoxon Signed Ranks	0.000	رفض H_0
الثانية	One-Sample Test	0.000	رفض H_0
الثالثة	Wilcoxon Signed Ranks	0.000	رفض H_0
الرابعة	Wilcoxon Signed Ranks	0.000	رفض H_0

ومن خلال ما تم التوصل إليه من اختبار الفرضيات الفرعية السابقة، تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى البديلة والتي تنص على أنه "يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي"، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراستي (الرحاحلة وصيام، 2006 ؛ حلاسة، 2013).

10-3-8-2 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة تم صياغتها بالشكل التالي:

الفرضية العدمية H_0 : "لا يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في تعزيز التنمية الاقتصادية "

الفرضية البديلة H_1 : "يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في تعزيز التنمية الاقتصادية "

تم إجراء اختبار **Kolmogorov-Smirnov** بهدف تحديد نوع الاختبار المناسب لهذه الفرضية، حيث تبيّن من الاختبار السابق أن البيانات لا تتوزع طبيعياً، وبناءً على ذلك تم اجراء اختبار **Wilcoxon Signed Ranks** اللامعلمي.

ومن خلال اختبار الفرضية الرئيسية الثانية تبيّن أن القيمة المشاهدة كانت (sig =0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α =0.05)، وعليه تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يسهم استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي في تعزيز التنمية الاقتصادية "، وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة (عاصم وإبراهيم، 2013) والتي أجريت على أساتذة وطلاب كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، حيث اتفقت على أن استخدام تقنية المعلومات يلعب دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمة هذه التقنيات في توفير معلومات محاسبية تتسم بالجودة العالية بحيث تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية.

11– نتائج الدراسة:

من خلال تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها إحصائياً توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1– أن استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي يسهم في تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي، وذلك من خلال النتائج الفرعية التالية:

- يسهم استخدام تقنية المعلومات في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية الملائمة، من خلال تمكين النظام المحاسبي من انتاج معلومات تؤثر بشكل مباشر وواضح في عملية اتخاذ القرار حيث تساعد على التقليل من درجات عدم التأكد، كما أن هذه المعلومات تتميز بسهولة وسرعة الوصول إليها من قبل المستخدمين، كذلك تعد مناسبة لأغراض الرقابة والتقييم والتنبؤ بالأحداث المالية المستقبلية المرتبطة بنشاط المؤسسة .
- يسهم استخدام تقنية المعلومات في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية الموثوقية، من خلال المساهمة في توفير معلومات محاسبية تعبر عن الأحداث المالية بصورة صحيحة وحيادية، كذلك عبر اتسام هذه المخرجات بالموضوعية والشمولية والاعتمادية، أي إمكانية الاعتماد عليها والثقة بها.
- يسهم استخدام تقنية المعلومات في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية القابلية للفهم، من خلال المساهمة في جعل المعلومة المحاسبية تعرض بصورة سهلة الاستيعاب والفهم وبعيدة عن التكرار والازدواجية، كذلك زيادة مستوى وضوحها عبر استخدام الجداول الاحصائية والرسوم البيانية ومراعاة الأهمية النسبية (الاختصار) في عرضها.
- يسهم استخدام تقنية المعلومات في اكساب مخرجات النظام المحاسبي خاصية القابلية للمقارنة، من خلال المساهمة في اعداد معلومات تتصف بالوضوح والاختصار وبالثبات النسبي، بشكل يمكن معه الاستفادة منها في اجراء المقارنات لنتائج المؤسسة مع نتائج سنوات سابقة بشكل جيد ودقيق.

2– أن استخدام تقنية المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الإدارة في ترشيد عملية اتخاذ القرار، بحيث تمكنها من المحافظة على بقاء المؤسسة واستمرارها في تقديم الخدمات المختلفة والتي تنعكس بشكل إيجابي على مستوى المعيشة بالتالي الارتقاء بمستوى التنمية الاقتصادية، كذلك من خلال المساعدة في تحسين جودة القرارات الاستثمارية وانجاحها وما ينجم عن ذلك من توفير لفرص العمل وتحريك لعجلة الاقتصاد.

12- التوصيات:

1- التأكيد على أهمية مواكبة التطورات التقنية المتسارعة وخاصة المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية والتكيف معها، وذلك لما لها من دور هام في توفير معلومات ذات جودة عالية تمكّن المؤسسة من تطوير أدائها وزيادة كفاءته.

2- العمل على ربط نظم المعلومات بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي إلكترونياً، بحيث يتيح من خلاله تقديم كافة الخدمات بشكل إلكتروني الأمر الذي يسهم بدوره في تحقيق مستوى رفاه أفضل للمجتمع.

3- عقد الدورات التدريبة المستمرة لمستخدمي نظم المعلومات المحاسبية بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي في مجال الحاسوب والبرمجيات المتطورة، وذلك لجعلهم على دراية كافية بآخر التطورات والمستجدات التقنية.

4- ضرورة العمل على وصل جسور التعاون مع المؤسسات الضمانية في العالم الخارجي، بهدف التزود بالخبرات والمعرفة اللازمة في مجال التقنية المرتبطة بنظم المعلومات، لما سيكون لذلك من انعكاس إيجابي على تطوير آليات العمل بالمؤسسة.

5- اجراء المزيد من البحوث بحيث تتناول أبعاداً جديدة متعلقة بموضوع الدراسة، مثل دراسة العيوب التي قد تصاحب استخدام تقنية المعلومات بالمؤسسات الاقتصادية بشكل عام.

المراجع:

- أبو وطفة، حسام،(2014)،" استخدام عملية التحليل الهرمي في تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين.
- باسي، الهام،(2013)،" دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين ادارة الموارد البشرية في مصحة الفارابي"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد السابع، ص 261-279.
- البرعصي، عبد السلام وصالح الجازوي،(2018)،" التطورات التكنولوجية لنظم المعلومات المحاسبية ومساهمتها في تحسين الأداء المالي: دراسة على المصارف التجارية الليبية"، ورقة مقدمة لمؤتمر اقتصاديات المعرفة والتطور التكنولوجي، 7-8-9 اكتوبر، جامعة المرقب، ليبيا.
- بن غربية، سالم و خالد النخاط،(2017)،" المحاسبة الحكومية وحسابات الدخل القومي"، الطبعة الأولى، منشورات جامعة البحر المتوسط الدولية، بنغازي، ليبيا
- الجعارات، خالد،(2012)،" وضع نموذج لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 33، ص 187- 219.
- جمال، عبدالرحمن،(2013)، مقال بعنوان "ما معنى كلمة تكنولوجيا وما المقصود بتكنولوجيا المعلومات"، مدونة عباقرة تكنولوجيا المعلومات على الإنترنت متاح على: tech-geniuses.blogspot.com تاريخ الدخول 2019/8.

- الجبوري، فؤاد عبدالمحسن، (2014)،" دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد الثاني، ص 94-117.
- جبوري، ندى اسماعيل،(2009)،"أثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المنظمي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 22، ص 135- 166.
- هوام، جمعة ونوال لعشوري،(2012)،" دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"، مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي، 7-8 ديسمبر 2012.
- زويلف، انعام محسن،(2007)،"أثر اقتصاد المعرفة في نظام الابلاغ المالي"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الخامس، ص 221-250.
- الحفناوي، محمد يوسف، (2000)،" نظم المعلومات المحاسبية "،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- حكيمة، بسعد،(2009)،" أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية " بحث دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- الحناوي، ايناس أكرم،(2011) "دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة الوقت لدى مديري مدارس الغوث بمحافظات غزة وسبل تفعيله"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين.
- حلاسة، سمير رمضان، (2013)،"مدى ملائمة مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية لمتطلبات متخذي القرارات الإدارية "، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين.
- حمد، صلاح الدين،(2015)،" أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية"، بحث دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا.
- يوسف، منصور محمد،(2018)،" تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية وفقا لتقنية المعلومات"، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا.
- الكواز، سعد محمود، الطحان، جاسم محمد،(2018)،"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة للنمو الاقتصادي"، مجلة جامعة جيهان-اربيل العلمية، العدد 2، ص269- 295.
- مبارك، صلاح الدين ولطفي فرج" (1996)،" نظم المعلومات المحاسبية مدخل رقابي"، اصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية.
- نوي، طه حسين،(2011)،" التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل ادارة المعرفة بمنطقة الاعمال"، بحث دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- النعامي، علي وحمدي سمور،(2013)،" دور تقنية المعلومات في تطوير الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، العدد2، ص 263-296.

- نوح ، بوزيدي، (2014)،" دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي : دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر .
- السقا، زياد هاشم، (2011)،" نظام المعلومات المحاسبية "، الطبعة الثانية، دار الطارق للنشر والتوزيع، الموصل، العراق.
- عبدالله، عمر الطيب،(2009)،"دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة 2000- 2008م"، رسالة ماجستير، جامعة السدان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- عاصم، خلود ومحمد إبراهيم،(2013)،" دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، ص 227-258.
- عليمات، خالد،(2015)،" انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية : دراسة حالة الاردن"، بحث دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- فردي، سماح،(2015)،" مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل عملية التدقيق الخارجي"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- القشي ، ظاهر شاهر، (2003)، " مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية " بحث دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية ، جامعة عمان، الأردن.
- قاعود، عدنان محمد، (2007)،" دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في غزة "، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- القشي، ظاهر وهيثم العبادي،(2009)،" أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الاردن"، مجلة المحاسبة والادارة والتامين، العدد 72، ص 709-735.
- رحاحلة، محمد ياسين و صيام، وليد زكريا، (2006)،" مدى ملائمة مخرجات النظم المحاسبية الآلية لمتطلبات متخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية "، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد الثاني، ص 267-281.
- رمو، وحيد محمود، و سعيد، ليث (2013) "تفعيل دور المعلومات المحاسبية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ترشيد قرار المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية في ظل القيود المتعددة"، المؤتمر العلمي السادس تحديات عمل المنظمات العرقية في ظل متطلبات البنى التحتية والتنمية الاقتصادية، جامعة الموصل 15-16 مايو، العراق.
- الرملي، فياض حمزة، (2011)،" نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة "،الطبعة الأولى، الأبادي للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.
- الشراري، ماجد، ومجدي زريقات، (2008)،" دور نظم المحاسبة الالكترونية في زيادة كفاية المعلومات وأثرها على فاعلية قرارات المستخدمين"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، كلية التجارة جامعة عين شمس.
- الشيمي، محمد نبيل(2016)،مقال بعنوان "هل تنجح التنمية الاقتصادية في الدول النامية وتحدث تغيرات في المجتمع"، المركز الديمقراطي العربي متاح على: https://democraticac.de/?p=27972 تاريخ الدخول 2019/8.

- التتر، محمد منصور،(2015)،" دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التامين التعاوني"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.
- خالد، محمد مطهر، (2004)،" تقييم أداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسب الألى وملاءمتها لتلبية احتياجات الإدارة "، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الضلعة، صلاح (2013)،"نظام المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات في الشركات المدرجة بالسوق المالي الليبي"، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، ليبيا.
- غنيم، ماهر أحمد،(2004)،" دور نظم المعلومات الادارية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة بفلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.